الأمم المتحدة

A/64/502

الجمعية العامة

Distr.: General
27 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إليكم من كمال غوكري، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**

السفير

الممثل الدائم

281009 281009 09-57866 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين وعممت باعتبارها من وثائق الجمعية العامة (A/64/467)، التي تتضمن نص البيان الخطي لوفد القبارصة اليونانيين المدلى به في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أبداها معالي السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أمام الجمعية العامة. فأمام الادعاءات الكاذبة والتحريفات الجسيمة التي تضمنتها تلك الرسالة، أرى لزاما علي أن أعيد الأمور إلى نصابها.

ففي الرسالة المذكورة، يوجه وفد القبارصة اليونانيين اتهامات ضد تركيا بالقيام بمحاولات ترمي إلى ''إدخال عناصر لا تشكل جزءا من العملية المتفق عليها'' وإلى ''تغيير طابع المفاوضات، ومن شأنها أن تؤثر سلبا في النتيجة النهائية لهذه العملية''. وأود الإشارة أولا وقبل كل شيء إلى أن الجانب القبرصي اليوناني ينبغي أن يكون آخر من يتذمر بهذا الشأن، إذ أنه هو الجانب الذي يتنصل من العملية المتفق عليها ومن معايير الأمم المتحدة بالسعي إلى إقحام عناصر جديدة لم يسبق أبدا أن كانت موضوع نقاش بين الزعيمين، من قبيل ''تطور الدولة الموحدة (جمهورية قبرص) إلى دولة اتحادية تتكون من إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي''. وفضلا عن ذلك، يجب ألا يغرب عن البال أن الشعب القبرصي التركي هو الذي صوت بأغلبية ساحقة، بدعم وتشجيع من تركيا، تأييدا لخطة الأمم المتحدة الأخيرة للتسوية الشاملة، المعروفة بخطة عنان. فمن قبيل المفارقات إذن أن يسعى ممثل إدارة دعت إلى رفض خطة عنان وحققت ذلك فعلا، مع العلم أن الخطة جسدت ''اتحادا يضم طائفتين ومنطقتين على أساس المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن''، إلى إلقاء اللائمة على تركيا.

فبدلا من التلاعب بالكلمات والادعاء بأن الجانب التركي يحاول تعزيز وضع الجمهورية التركية لشمال قبرص، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني الإقدام على ''تغيير'' العقلية الذي يدعو إليه والوفاء باتفاق ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/353، المرفق الثالث) الذي توصل إليه الزعيمان بشأن الجزيرة ويلتزم بموجبه الجانبان بإقامة ''حكومة اتحادية'' و ''دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية، متساويتين من حيث وضعهما''. وأود أن أذكر الممثل القبرصي اليوناني ووفده أن هذا الاتفاق يشير أيضا إلى إقامة ''شراكة'' جديدة. وقد استخدم الزعيمان هذا المصطلح بعدما أكدا معا خلال

الاجتماع بأن اتفاق عام ١٩٦٠ شكل دولة قائمة على الشراكة وبأن المهمة التي يتعين عليهما الاضطلاع بها هي تحديد تلك الشراكة بالتوصل إلى تسوية شاملة.

أما عن الادعاء المتكرر المعتاد بأن ''العزلة' ... نتيجة مباشرة لاستمرار احتلال القوات التركية لجزء كبير من ... قبرص''، فأود أن أذكر الممثل القبرصي اليوناني بداية بأن التدخل التركي الذي نفذ وفقا لحقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ لم يقع حتى عام ١٩٧٤ وكان نتيجة مباشرة للانقلاب الذي اشتركت في تدبيره الجبهة اليونانية – القبرصية اليونانية بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان وإبادة الشعب القبرصي التركي وفقا لخطة أكريتاس السيئة الذكر. وعليه، وخلافا لادعاء ممثل القبارصة اليونانيين، فالاحتلال الوحيد الذي تخضع له الجزيرة هو احتلال الإدارة القبرصية اليونانية لمقر ''حكومة قبرص'' لفترة دامت ٤٦ سنة.

وفيما يتعلق بأشكال العزلة غير الإنسانية المفروضة على القبارصة الأتراك، أود أن أصرح بأن هذا الأمر ليس وليد التدخل التركي في عام ١٩٧٤. فتاريخها يعود إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، مما سمم العلاقات بين الطرفين في قبرص وأعاق التوصل إلى تسوية. وضروب العزلة هذه غير القانونية وغير الأخلاقية تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتخالف أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وما ادعاء الإدارة القبرصية اليونانية بأن الحالة الشاذة السائدة حاليا في الجزيرة وعزلة القبارصة الأتراك ''نتيجة للاحتلال التركي'' سوى تشويه آخر للحقائق يرمي إلى تغطية مسؤولية الجانب القبرصي اليوناني عن التسبب في مشكلة قبرص ودوامها وفي حالة العزلة. ويجدر بالتذكير أنه في فترة مبكرة تعود إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، وصف الأمين العام آنذاك في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن القيود اللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي من قبل السلطات القبرصية اليونانية التي اتخذت اسم ''حكومة قبرص'' بدون وجه حق، بأنها من الشدة بحيث تعتبر بمثابة ''حصار حقيقي'' (وثيقة الأمم المتحدة S/5950).

وبعد مضي ٤٠ سنة على إخضاع القبارصة الأتراك لأشكال العزلة المجحفة واللاإنسانية، صرح الأمين العام السابق في تقريره المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ بما يلي:

> إن تصويت القبارصة الأتراك [في الاستفتاء بشأن خطة عنان] قد قوض كل المبررات للضغط عليهم أو عزلهم. وآمل أن تتقدم الدول الأعضاء في المجلس الدول الأخرى في السعي إلى التعاون على الصعيد الثنائي وعلى صعيد الهيئات الدولية من أجل القضاء على القيود والحواجز غير الضرورية التي من شأنها أن تعزل القبارصة الأتراك وتعرقل تنميتهم.

ولا يزال القبارصة اليونانيون يؤولون أي خطوة يتخذها الجانب القبرصي التركي أو تركيا للتغلب على العزلة اللاإنسانية باعتبارها خطوة في سبيل تعزيز الجمهورية التركية لشمال قبرص أو السعي إلى الاعتراف بها. وفي هذا الصدد، نرحب بما صرح به الأمين العام في الفقرة ٤٧ من تقريره عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/699) قائلا:

> من المؤسف أن النقاش الجاري بشأن رفع العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك تحول إلى نقاش بشأن الاعتراف بهم. [...] وجدير بالملاحظة أن إقامة صلات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو ما شابه ذلك من أنواع الصلات أو الاتصالات لا تشكل اعترافا بالطرف الآخر، بل إنها على العكس من ذلك ستعود بالفائدة على القبارصة كافة من خلال بناء الثقة وإيجاد قدر أكبر من تكافؤ الفرص، مما يسهم كثيرا في إعادة توحيد شطري الجزيرة. ولذلك، فمن المهم أن تقوم من جديد كل الأطراف الفاعلة المعنية بوضع النقاش الدائر والأنشطة التي تضطلع بها على مسار تحقيق هذا الهدف المحوري، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن.

وأخيرا وليس آخرا، فتركيا باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن حاليا وقوة إقليمية تبذل كل ما في وسعها لدعم القانون الدولي ولا حاجة لها لأي نصائح من القبارصة اليونانيين الذين أعلنوا أن دستور عام ١٩٦٠ ''انتهى أجله وووري التراب'' وطردوا الشريك على قدم المساواة في تأسيس الدولة، أي القبارصة الأتراك، بتهديد السلاح من جميع مؤسسات الدولة ذات القوميتين.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أسجل بأن الجانب القبرصي التركي يظل ملتزما كسابق عهده بإيجاد تسوية شاملة للمشكلة القبرصية في أقرب الآجال الممكنة في إطار المساعي الحميدة للأمين العام وعلى أساس معايير الأمم المتحدة ومجمل أعمالها الثابتة.

(توقيع) مصطفى كمال **غوكري**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص